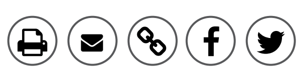
السبت6 يناير 2007

متري يرعى عرض قطعة أثرية استعيدت من فرنسا

عليها كتابة مسمارية من الألف الثالث قبل الميلاد








رعى وزير الثقافة طارق متري عرض القطعة الاثرية المسمارية التي استرجعها لبنان من فرنسا، في المتحف الوطني في بيروت ظهر امس، في حضور المدير العام للاثار فريدريك الحسيني وحافظة المتحف سوزي حكيميان ورئيسة لجنة المتحف الوطني رندة داعوق ومدير مكتب الوزير توفيق ينييه.

والقى متري كلمة قال فيها: "نستقبل معا هذه القطعة الاثرية المهمة ونفرح معا باستردادها. انها قطعة اثرية نادرة عليها كتابة مسمارية وتعود الى الالف الثالث قبل الميلاد، الذي لم تكن فيه اثار مكتوبة، ما يجعل لهذه القطعة قيمة كبيرة جدا". ولفت الى "ان طريقة استرداد هذه القطعة نادرة جدا". واضاف، "ستعرض القطعة مع بقية الاثارات التي اكتشفت في حفريات كامد اللوز، ذلك ان مصدر هذه القطعة هو كامد اللوز والكتابة المسمارية عليها تشهد على مصدرها، وهذا ما ساعدنا على استردادها. لم يكن لدينا اي دليل غير الدليل الذي تحمله القطعة نفسها واعتراف الشخص الذي كان يعرضها للبيع في غاليري دروو في فرنسا بأن مصدرها لبنان".

ولفت الوزير متري الى ان السلطات الفرنسية اكتفت بعد دراسات اجرتها اكثر من جهة بالاعتراف في حقنا في استردادها على هذا الاساس. واشار الى ان كامد اللوز معروفة في غناها بالاثارات، وكانت بعثة المانية تجري عمليات تنقيب فيها، لكن هذه الاثارات تعرضت لنهب كبير قبل الاجتياح الاسرائيلي عام 1982 وفي خلاله وبعده. وقال، لم يكن لدينا كشف لكامل موجودات كامد اللوز الاثرية، وتاليا لم يكن لدينا دليل قاطع يسمح لنا باسترداد هذه القطعة، لكن وجود دليلين اضافيين كانا كافيين في نظر السلطات الفرنسية للتعاون معنا.

وتحدث عن عملية الاسترداد وقال، انها استغرقت سنوات، لعبت فيها سفيرة لبنان السابقة لدى باريس سيلفي فضل الله دورا كبيرا، مؤكدا ان هذه العملية تمت من دون اي مقابل، لافتا الى ان القطعة كانت معروضة للبيع بمزاد علني يبدأ بـ 18 ألف يورو وهو

ثمن بخس قياسا على قيمتها. ولما عرف ان مصدرها كامد اللوز، اعلن مالكها المرجح انه لبناني الاصل، عدم ممانعته اعادتها الى الدولة اللبنانية. ومنذ ذلك التاريخ، وبعدما تأكدت السلطات الفرنسية بواسطة خبراء اثار ان القطعة لبنانية، بدأت عملية الاسترداد".

وقال، ان قانون الاثار في لبنان يعود الى عام 1932 وهو يحتاج الى تحديث. وهناك مشروع قانون في مجلس النواب عن الممتلكات الثقافية يكمل قانون الاثارات، الا انه شدد على ان قانون الاثارات فيه من الادوات القانونية التي تقيد الى الحد الاقصى الاتجار بالقطع الاثرية واخراجها من لبنان، لافتا الى ان الدول الغنية مثل لبنان بثروتها الاثرية تمنع الاتجار بالقطع الاثرية واخراجها منه. واشار الى صدور قرار وزاري في اواخر الثمانينات يمنع الاتجار بالقطع الاثرية واخراجها من لبنان، وهو ما زال ساري المفعول بمقدار قدرة الدولة اللبنانية في مختلف اجهزتها على تطبيق القانون.

وردا على سؤال قال، ان لبنانيين شاهدوا هذه القطعة، وأبلغوا عنها الى السلطات اللبنانية. لكن وزارة الثقافة اللبنانية كانت تعلم بها قبل ان يبلغ عنها الشاري المحتمل. واعلن ان التاجر اللبناني تنازل عن ملكيتها لها. وعندما حاولت السلطات الفرنسية استيضاحه بعض المعلومات عنها، كان غادر فرنسا هو وعائلته، ولا نعرف اسمه او اي شيء عنه".

واكد متري ردا على سؤال ان مشروع قانون الممتلكات الثقافية هو الان في اللجان المشتركة قبل عرضه على الهيئة العامة، لكنه قد يتأخر كثيرا فيها "لاسباب لا افهمها ولا اقبلها".

واوضح الحسيني "ان القطعة لم تسرق من المتحف، بل من حفريات كامد اللوز، لكن ليس من موقع الحفر"، لافتا الى "تسرب قطع كثيرة من لبنان بصورة غير شرعية ومن حفريات غير شرعية، وقد تكون هذه القطعة بيعت اكثر من مرة".

ثم جال الوزير متري برفقة الحضور على ارجاء المتحف وعلى معرض "مشاغل الجمعيات الخيرية 2006 2007" تنظمه جمعيات خيرية من مختلف المناطق والانتماءات اللبنانية.





مقالات مختارة

في مقامات ممانعة..





نازك رفيق الحريري: الحقيقة

«الجفاف العظيم» تُهدّد حياة عشرات الملايين مجدداً

أطول تمثال في العالم لبطل استقلال الهند

عربي ودولي

إقتصاد

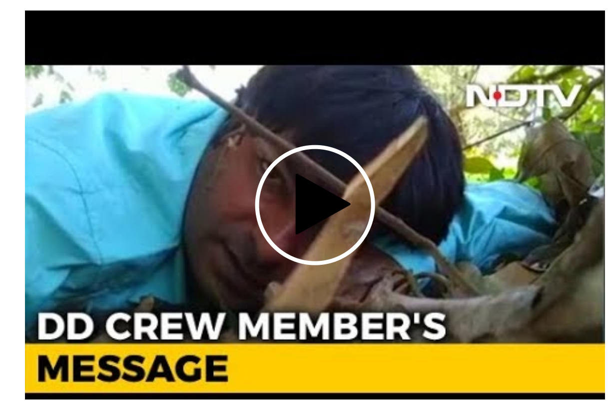
ملفات خاصة

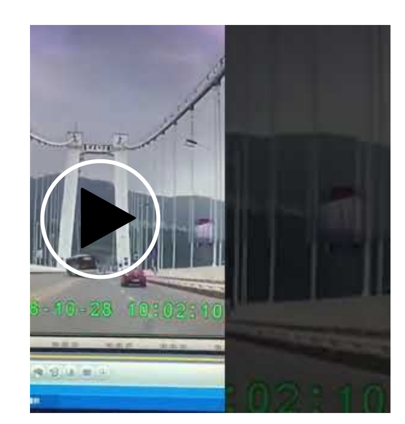


ترامب: لا أعتقد أنّ السعوديين خدعوني في ما...

الموساد يعلن دو
"المخطط الإيراني







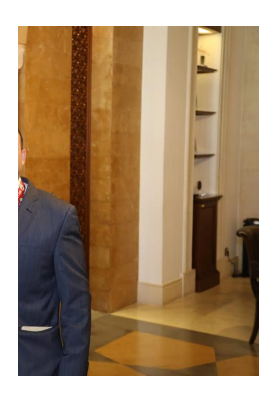
رياضة

ثقافة وفنون

الأخيرة



شاهد.. عودة نجم برشلونة ليونيل ميسي إلى...



الحريري يشيد بالا عليوان